

على نفسى ان كان حبسه والى اوصحاب شريطة فالصالح باطل  
وان كان حبسه القاضى فالصالح جايز وفي النيابيع ولو  
كان له على رجل الف درهم فصالحه ان يعطيه خمسمائة اليوم  
ويبريه من الباقي فلم يعطه في اليوم عادت عليه الالف عند  
ابى خنيفة ومحمد وانفخت البراة وقلنا بعد يوسف البراة  
صحيحة وهي على حالها وليس عليه الا خمسمائة واجمعوا ان  
المدعى لو قال في المصالح وان لم يعطنى اليوم فالالف عليه جالها  
فلم يعطه انفخت البراة وعادت عليه الالف ولو قال ابرأتك  
من الخمس مائة على ان تعطينى الخمسمائة اليوم ولم يعطه صحت  
البراة بالاجماع وليس عليه الا خمسمائة وفي القنية قالت  
احدى الضرتين للاخرى خذى احدى الدينارين وفار في  
زوجي فاخذتها وفارقته ثم سالمته فليس للدافعة ان ترجع  
عليها بالدينارين ورتم لقاضى خان لها ان ترجع وفي مضمرة  
المخيط سرق من حانوت اسكاف خفاف لاقوام ثم الاسكاف  
اخذ السارق فصالحه على شئى ان كان المسروق قايما لا يجوز  
الابحار اذ ربابه وان كان مستهلكا يجوز بدون الابحار  
بعد ان يكون الصالح على دراهم ولا يكون الخط منه كثيرا  
وفي ايضا وكله بالصالح عن الدعوى في دار فصالح الكل

من

من في يده الدار على مائة ولم يصفه الى موكله ولم يسمه جاز  
استحسانا وفي ايضا قال محمد دفع الى رجل عبدا فقال  
بعه من فلان بالغير التى عندك ففعل كان لصاحب العبد على  
المأمور الف ولو قال صالحه من التمن عليه ففعل كان عليه  
قيمته لصاحبه فان تصادق المتصالحان على ان لا دين بطل  
الصالح ورجع العبد الى مولاه ما لم يقض القاضى له عليه  
بقيمته وفي لسان المحكام ولا يجوز صالح الدين بالدين الا  
ان يكون من جنسه وهو ان يكون عليه عشرة دراهم الى  
شهر فصالحه على خمسة الى شهر بن يجوز وفي البيع ولا  
يجوز تعليق الصالح ولا اضافته كما اذا قال صالحك على كذا  
غدا واذا جاء غد فقد صالحك على كذا لان تعليق التعليلات  
واضافتها باطل وفي شرح الشريعة للافتنحي شئ راس  
انسان فعفى المشجوع رأسه عن الشجة او صالح عنها على شئ  
ثم سرى الى النفس دامت فعند ابى خنيفة بطل الصالح والمقو  
وعليه القصاص في القياس وفي الاستحسان عليه الذية في  
ماله وان كان خطأ فالدية على عاقلة وعندهما الصالح والعضو  
ماض ولا يجب عليه شئى ومثل ذلك المجرع والضرب والقطع  
والخلاف في الكل وانما وضع في السرية اذ لو برئ بحيث يعقل